

التجارة والنظم الاقتصادية البشرية سياقٌ لفهم دور المحاسبة

الأستاذ الدكتور: خالد بن رشيد العديم

قسم المحاسبة – كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود

Kra3case@gmail.com; Aladeem2001@hotmail.com

OCRID 0000-0002-1727-4492

المخلص: يهدف البحث إلى بيان أن التجارة والنظم الاقتصادية البشرية سياقٌ ملائمٌ، لفهم دور المحاسبة، فقد نشأت المحاسبة استجابةً لحاجات الأعمال في الأمم والحضارات، ثم انحصر دور المحاسبة في الشركات الفردية والتضامن على الرقابة على موارد المالك التي يوكل التصرف فيها للغير، ثم دعت الثورة الصناعية إلى قيام نموذج الشركة المساهمة؛ والذي أسفر عن وجود 'سيدان' على المحاسبة خدمتهما هما: المدير التنفيذي (Chief Executive Officer)، وحملة الأسهم؛ الذين يتم التقرير والإفصاح لهم عن الآثار المالية للأحداث، التي أثرت على المركز المالي للشركة المساهمة، التي مولوها ومولوا عملياتها التشغيلية. إن الشركة المساهمة عبارة عن: عقود متداخلة (nexus contracts)، منها العقد منظمٌ العلاقة بين حملة أسهم الشركة ومديرها التنفيذي؛ التي تُصنّف أنها علاقة منظمة بعقد وظيفي، ومنها أيضًا العقد الاجتماعي بين المراجع الخارجي ومجتمعها، ومنهم حملة الأسهم. إن المحاسبة في الشركات المساهمة في أمس الحاجة إلى نظرية للشركة المساهمة؛ فقصر تنظيرها على الشخصية الاعتبارية (artificial persona) وعلى الوكالة (agency) تنظير غير كافٍ. تخلص الدراسة إلى أنه قد تستطبع المحاسبة أن تفيد مجتمعها إن صُممت نظامًا محاسبيًا، يأخذ في الاعتبار أن المدير التنفيذي هو من التصرف والمهابة بمكان ويقدر ما يحظى به المالك، وأن الممول مضاربٌ، ففي عقد المضاربة أملًا في فهم الشركة المساهمة.

الكلمات الدالة: دور المحاسبة، طبيعة المحاسبة، نظم اقتصادية، شركات، نظرية المنشأة، الشركات المساهمة.

Trade and Human Economic Systems Are a Context for Understanding the Role of Accounting

Abstract: Accounting arose in response to the needs of businesses in nations and cross civilizations. The role of accounting in individual and joint-venture companies was limited to controlling the owner's resources and that of whom was entrusted to manage. Then the Industrial Revolution called for the establishment of the corporate model as a mechanism to magnetize the required capital for creation of corporations. Such a model brought into existence two "masters" for accounting. The Chief Executive Officer (CEO) who needs to be served internally, and the shareholders who financed and ill finance its operations and to whom the financial effects of the events that affect the financial position of the corporation are reported and disclosed. The corporation is composed of nexus contracts, including the organized relationship between the company's shareholders and its CEO, which is classified as an employment contract, and the social contract between the external auditor and his community, including the shareholders. Accounting in corporations is in need of a theory of the corporation, so accounting theory is limited. On legal personality and on agency, there is an insufficient theory that may be able to benefit its accounting society. If the accounting system for corporation is designed to take into account that the executive director is as disposed and respected as the owner, while the financier is a speculator or even better Mudarab. The application of the Mudarabah contract brings hope in understanding the reality of the corporation away from idealism in deciding what the corporation should be.

Keywords: Role of Accounting; Nature of Accounting; Economic Systems; Companies; Theory of the Firm; Corporations.

مقدمة:

نشأت المحاسبة استجابةً لحاجة الأعمال في الأمم والحضارات (القديم، 2024؛ 2023b؛ 2021؛ 2020a، 2020b، Al-Adeem، 2017؛ 1995؛ Boedker & Chua، 2013؛ Chambers، 1960، 1984؛ Chatfield، 1977؛ Cowan، 1968؛ DR Scott، 1926؛ Hopwood، 1987؛ Lehman، 2005؛ Littleton، 1966؛ Merino، 1993؛ Montgomery as cited in Nelson 1949؛ Vatter، 1963)، وكانت النظم المحاسبية الأكثر تطوراً، خادمة للتجمعات البشرية ذات النظم الاقتصادية الأكثر تقدماً (القديم، 2023، 2024؛ Chatfield، 1977)، قد دلت الأدلة الأحفورية على استخدام الحضارات البائدة نظم محاسبية، كانت المعبنة لها على الرقابة على مواردها الاقتصادية وضبط تدفقها (Mattessich، 1989؛ 2012).

عندما كانت الأسرة هي المنتجة، قامت بإنتاج ما تحتاجه اكتفاءً، ثم رأت الأسرة حاجتها فيما تنتجه الأسر الأخرى، فبدأت بعرض ما لديها مقابلًا لما ترغب في أخذه من الأسر الأخرى، فقايضت ما تنتجه بما تحتاجه. إن المقايضة أبسط نماذج التبادل (exchange)، ويوجد من يجادل أن القيد المزدوج استخدم على وجه البسيطة عند أول حادثة تبادل حدثت على وجهها (Al-Adeem، 2017؛ القديم، 2024).

دور المحاسبة دالة في حاجات الأعمال:

في الحقب التي كان يُقايض فيها البشر منتجاتهم بمنتجات غيرهم؛ كانوا يرسمون (capitalize) على منتجاتهم وبضائعهم، وتعني كلمة يرسمون أي 'يكون قيمة' (add value) على ما له قيمة، فمن كان ذا بضاعة؛ أضاف لنفسه قيمةً بأن يقايض بضاعته؛ ليحصل على بضاعة من منتج غيره ذات قيمةً له أكبر من القيمة التي تحققت له بضاعته التي أنتجها، وبهذا فهو معطّم لمنافعه، وفي هذا رشداً اقتصاديً (economic rational). ولتوضيح مفهوم الرسملة: أنّ به الحصول على قيمة أكبر مما تم رسملته؛ تنصور الفرد الذي ينتج ذات البضاعة، فعند كثرتها عنده تقلل لقيمتها الحدية (marginal value) في ميزانه لقيم الأشياء، أي أنّ منفعة الوحدة المضافة من إنتاجه والتي تضيفها له تنخفض مع زيادة منتوجه، في حين أنّ حاجته لبضاعة من إنتاج فرد آخر أكبر منفعةً له من منفعة بضاعته التي هو ينتجها، حيث قلت قيمتها في ميزانه لقيم الأشياء، حتى لو كان محتاجاً لها في المقام الأول، كونه وصل إلى حد الإشباع، فالشبع من شيء يخفض قيمته عند الشباع به، وعليه فهو يرسمل على ما ينتجه من بضاعةٍ حصولاً على بضائع مضافةً بها له قيمةً عليا، فمن لا بضاعة له ينتجها فليس عنده ما يرسمل عليه، فلا رأس مالٍ لديه، ليستثمره مقايضاً به غيره محققاً به قيم أعلى له، وتُسمى هذه الحقبة بحقبة: «رأسالية البضائع» (Merchandise Capitalism).

ثم ظهر النقد وسيطاً للتعامل، فقبله أفراد المجتمعات، فعلى من لديه بضاعة جلبها للسوق ليبيعهما أخذاً ثمنها، وهذا الثمن ذو قيمة أعلى له من قيمة البضاعة التي باعها، وثمنها يجوز على ما يحتاج إليه من إنتاج غيره، فما يجوز عليه من بضائع تحقّق له قيمة أعلى من قيمة النقد الذي معه، وتُسمى هذه الحقبة بحقبة الرأسالية المالية (Financial Capitalism)، فمن كان ذو مالٍ يرسمل عليه محققاً به منافع أعلى ذات بهجة.

وفي حقبة الرأسالية المالية ظهرت الشركات الفردية (sole proprietorships) وشركات الأشخاص، والتي منها شركات التضامن (partnerships)؛ التي يتضامن فيها الشركاء فيما بينهم وفاءً بالتزامات شركتهم بأموالهم الخاصة إن فشلت شركتهم، وفي شركات الأشخاص يتولى أحد الشركاء الملاك إدارة شركة التضامن، أو عينوا من يوكّلوا لها تشغيلها وتصريف المهام.

وفي الجملة انحصر دور المحاسبة في شركات الأفراد على الرقابة (control)، فكان دور المحاسب الرقابة على الموارد التي يعطي المالك غيره سلطة التصرف فيها، فيكون دور المحاسب الرقابة عليها والتقرير للمالك عنها، فكانت قائمة المركز المالي ذات أهمية للمالك، فيقاس أداءه بقدرته على الحفاظ عليها، فلم يكن ثمة حاجة إلى قياس أدائه في التشغيل كما هو واقع الحال في الشركات المساهمة؛ والتي أبرزت فيما بعد أهمية قائمة الدخل.

إن الحال في شركات الأشخاص مثل دور المحاسبة في شركات الأفراد، لما كان دور المحاسب في الرقابة على موارد الشركاء في شركتهم، فكان الملاك مدركون لمنتج المحاسب من تقارير وقوائم مالية، إته وإن كان بعضهم ليس مديراً؛ فقد كان ملماً بما يوصله المحاسب له ولباقي الملاك من معلومات، يُصنّفها في تقاريره لإدارة ملاك شركة التضامن خاصتهم، بل إن قدرتهم تفوق هذا القدر بإدراكهم للتقارير المالية المبينة على أساسين مختلفين للقياس (Al-Adeem، 2017؛ 2022a)، فمن خلال فحص أرشيف شركات الأشخاص في أحد متاحف المملكة المتحدة من قبل Chambers & Wolnizer (1991)، وُجد أنّ شركات التضامن كانت تمسك دفاترها على أساس التكلفة التاريخية (historical cost) وأيضاً على أساس القيمة العادلة (fair value)، إن قدرة شركاء التضامن على استيعاب تقارير وقوائم المالية التي أُعدت على أساسين مختلفين، تدل على انخراطهم وتواجدهم

في عمل وتشغيل شركتهم، وإن لم يساهموا في إدارتها؛ إبان تركت إدارتها لأحدهم أو مدير غير مالك، فلم يكونوا 'غائبين' (passive) كما هو حال مستثمري اليوم في الشركات المساهمة التي يتداول الجمهور أسهمها في أسواق المال، فهم شديداً البعد عن عملياتها اليومية، وعن إدراك رصين لتشغيلها. شهد العالم الثورة الصناعية¹ بعد اختراع الإنسان للآلة البخارية، فقيام صناعة باستخدام آلة يشغلها البخار تطلب تدشين وبناء مصانع ضخمة²، ومن درجة ضخامتها لم يستطع الشركاء وإن تضامنوا من توفير رأس المال اللازم لقيامها، فابتكر الإنسان نموذج أعمال جديد يوفّر من خلاله رأس المال لبناء مصانع من الضخامة بمكان، يحرك آتيا البخار، فكانت الفكرة هي الحصول على ثروات ومدخرات أفراد المجتمع مما يدخرونه من توفير من أجورهم أو يكسبوه من أعمالهم الريادية، فيكون الحصول على مدخراتهم بمبادلتهم إياها بشهادات تملك في كيانات مملوكة للعموم (أفراد المجتمع) لتدار من قبل كفاءات إدارية، تسمى هذه الشركة بالشركة المساهمة³، والشركة المساهمة عبارة عن: "مخلوق تقليدي (أي ليس حقيقي). لا يمكن رؤيته وهو غير ملموس ويوجد في مخيلة القانون فقط" (جلال، 1965: 269).

إنّ من مزيّة هذه الكفاءات الإدارية قدرتها على تحويل الشركة – والتي هي في حقيقتها 'خيال' – التي أنشأها العموم أو الجمهور (أي أفراد المجتمع) إلى واقع عملي تفيد جميع أطراف العلاقة (Stakeholders)، هذه الكفاءات الإدارية ليسوا أفراداً عاديين، فلهيهم القدرة على تشغيل مخلوق من الضخامة بمكان؛ وما أنّ العدد الكبير من الملاك وممولوه الذين أخرجوه للوجود لينوء عن تشغيله، فالمديرون يضيفون قيمة لأنفسهم بالرملة (capitalize) على قدراتهم الإدارية، الأمر الذي يُعرف بالرأسالية الإدارية (Managerial Capitalism)، وهي حقبة من حُقب الرأسالية التي مزّت بها في تطورها.

أضحى للمحاسبة في ممارسة الأعمال نموذج الشركة المساهمة 'سيدان'⁴، السيد الأول وهو المدير التنفيذي (Chief Executive Officer)، والذي يعتبر مستخدماً داخلياً، وهو الذي يعمل مع المدير المالي أيضاً (Chief Financial Officer)؛ لإعداد القوائم المالية التي يفصحها المراجع الخارجي ليصادق عليها، والسيد الثاني هم حملة الأسهم، الذين يُنظر لهم تجاوزاً أو مجازاً أنهم ملاك للشركة المساهمة، وإن كانت ملكيتهم محل نظر في الكتابات المعاصرة، بل عدّها البعض أسطورة (myth) ((Ellerman، 1975، Stout، 2012؛ 2013؛ Stevelman، 2013؛ Weintein، 2013)).

تنافس الشركات المساهمة على كفاءتها (efficiency)، ومن طرائق تحقيق كفاءة التشغيل هي بلوغ الوزن الاقتصادي (economic of scale)، فمن خلال إنتاج أكبر (mass production) يتم خفض تكلفة الوحدة الواحدة، فمعلوم أن تكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج عبارة عن إجمالي تكاليف الإنتاج مقسوماً على وحدات الإنتاج،

تكلفة الوحدة المنتجة من تكاليف الإنتاج الكلية = التكاليف الكلية للإنتاج / عدد وحدات الإنتاج

¹ للثورة الصناعية بالغ الأثر في تطور وازدهار استخدام القيد المزدوج (انظر على سبيل المثال الحميد، 2009).
² أدت هذه التكاليف الضخمة إلى أن يبتكر المحاسبون مفهوم الاستهلاك لتوزيع هذه التكاليف الضخمة على السنوات المستفيدة من هذه التكاليف، فمن غير مفهوم الاستهلاك تطبيقاً في المحاسبة تحمّل هذه التكاليف على قائمة الدخل، الإجراء التي يمينها بخسائر لفترات طويلة، مما قد يجعل الآخرين يشحوا عن الاستثمار بالوحدات المحاسبية التي تكون جُل تكاليفها ضخمة في بداية تشغيلها، ويحتاج أمر استردادها لعقود، من الجدير بيانه لإكمال الصورة هو النقد الموجه لنظرية توزيع التكاليف (cost allocation) بطريقة فيها تقدير حُكمي (judgmental estimate)، وقد كتب Thomas (1969) دراسة نشرتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة (انظر أيضاً Thomas، 1971)، قرر Zimmerman (1978) أنّ مناقشة موضوع توزيع التكاليف في الأدبيات المحاسبية موجود زهاء 75 سنة، الأمر الذي يجعله يتجاوز القرن من الزمان في وقتنا المعاصر.

³ ضم الميم وفتح ما قبل الآخر، وليس كما ينطقها البعض «المساهمة» يضم الميم وكسر ما قبل الآخر.

⁴ في مقال موسوم بـ "Trying to Serve Two Master" يرى أن السّيدين هما المساهمين shareholders من جهة، وباقي أصحاب المصلحة Stakeholders من جهة أخرى.

وبما أنّ ثَمَّةَ قسم من تكاليف الإنتاج ثابت لا يتغير بتغير حجم الإنتاج على الأقل في مدى معين (المدى الحالي للإنتاج، ويسمى المدى الملائم)، فالتكلفة الكلية للوحدة الواحدة للإنتاج تنخفض بزيادة وحدات الإنتاج، لانخفاض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة، فالبسط هو تكاليف الإنتاج ومنها قسم ثابت، والقسم الثابت إنما سمي ثابتاً لأنه لا يتغير مع التغير في حجم الإنتاج، فهو مستوى من التكاليف إنّ وصلته المنشأة ليس من السهولة بمكان النزول عنه، فهي نفقات رأسمالية، على سبيل المثال: تكاليف بناء مصنع، والمقام في الكسر أعلاه عبارة عن: عدد الوحدات المنتجة، وبناءً عليه فكلما زاد المقام انخفضت تكلفة الوحدة الواحدة.

وتحقيقاً للمزيد من الكفاءة في الإنتاج والتوزيع والبيع؛ تعدت الشركات المساهمة حدود البلاد التي أنشئت فيها ممارسة أعمالها في أصقاع أخرى من المعمورة، ومن الوسائل التي وظفتها الشركات الدولية لتخفيض تكاليف الإعلان والترويج لمنتجاتها دولياً هو: إستراتيجية 'توحيد النوق العام' فيكون إعلاناً واحداً يتناسب والأذواق، بغض النظر عن ثقافة البلد التي يث فيها الإعلان، فحفظت بذلك الشركات المساهمة تكاليف دعايتها وإعلاناتها عن منتجاتها (Barnetand Cavanagh, 1996)، وهذه المنافع والقيم التي تضيفها الشركة المساهمة لقيمتها لتكون منافسة مثيلاتها، قد تحققت لها بعالميتها (Globalization)، الأمر الذي أتاح للشركة المساهمة الرملة على عالميتها في التشغيل، فالشركة التي تحطت الحدود الجغرافية للبلد الذي أنشأت فيه رسملت، وترسمل على بلوغها مناطق جغرافية في المعمورة، الأمر الذي يعضد من تنافسيتها بتلك التي آثرت الخلود دون الحدود.

فالشركات التي تمارس أعمالها في بلدان شتى توصم في الأدبيات الاقتصادية والمالية والمحاسبية وأدبيات الإدارة والتسويق بأنها شركات متعددة الجنسية، كونها قد تحصل على جنسيات البلدان التي تصلها فتحلّ بها، وحقيقةً قد يكون المسمى الواصم لعمليتها أنه 'لا جنسية لها'، فمن صنع نفسه بجنسيات العالم، حقيقةً لا جنسية فريدة له يُعرف بها ويميّز بها؛ ليبنى التعامل معه عليها.

نموذج الشركة المساهمة في تنفيذ الأعمال:

يمكن النظر للشركة المساهمة على أنها فيلٌ كونه نملٌ، كلٌّ ورغبته في المساهمة بحجم هذا الخلوق⁵، فمن رام مساهمةً كبيرةً في إيجاد الفيل ضحَّ مآلاً أكثر، ومن رغب في مساهمةً محدودةً في إيجاد فيل في الوجود قصَّر مساهمته على موارد قليلة، فالنمل في التصوير السابق عبارة عن أفراد المساهمين، ومن المعلوم أن النمل جادٌ في العمل، ويخزّن جزءاً من كسبه فيستخدمه في أيام هبوبِ هواها زهميرٌ، وكذلك عوام أفراد المجتمع، فهم في الجملة يعملون مقابل أجر، ويدخرون من رزقهم لمستقبلهم، كذلك يدخر من كان رائداً وتاجراً، ومن المعلوم أنّ عدد أفراد المجتمع كبيرٌ، بل هم المجتمع، فإنّ هم ضحّوا مدخراتهم ضحَّ المجتمع موارده، ليوجد شركةً في الوجود لها وجود.

ففكرة تمويل الشركة المساهمة أنّ يتم مبادلة (exchange) مدخرات أفراد المجتمع بشهادة بها يحصل على جزء مما تضيفه الشركة المساهمة قيمةً، وترضى مشاركتهم مع فرد المجتمع المساهم في تمويلها، كما له الحق في تقرير مصيرها مشاركةً مع من ساهم في تمويلها، والصوت الغالب في توجيه الشركة على الأقل نظرياً هو صوت الأغلبية.

إنّ الشهادة التي يحصل عليها المساهم هي: إثبات ملكية شيوخ في الكيان الضخم الذي أخذ شكل شركة أموال (شركة مساهمة) مملوكة للجمهور (أفراد المجتمع)، فشهادة السهم غير مربوطة بأي من موجودات الشركة المساهمة، وعليه فليس له أن يرجع شهادة السهم ويستبدلها بأي من موجودات (أصول) الشركة، بل ليس له أن ينهي ملكيته بإلغاء السهم، فالأسهام ليست قابلة للإلغاء، فالمساهم في شركة يشاركه غيره من أفراد المجتمع في تمويلها، تمويل ملكية يعجز عن إفنائها، إنه وإن كان قد ساهم طوعاً في إيجادها فليس له البتة الحق أو القدرة على إفنائها، إنّ فناء الشركة المساهمة متروك للسوق، فإنّ انهار سعر السهم قد يتسبب ذلك في فنائها، كما أنّ المحكمة قادرة على إفنائها تصفيةً إنّ تعاضدت حقائق معينة في ظروف معينة قد نص عليها نظام أو قانون الشركات في البلد التي أسست الشركة مبنية عليه ومستمدّة وجودها منه، ولكن للمساهم الحق والقدرة في تحويل ملكيته لغيره إنّ رغب مشاركاً في سوق يتداول فيه سهم الشركة التي ساهم فيها، فيبيعه لغيره محققاً إما مكاسب أو خسائر⁶ (gains or loss).

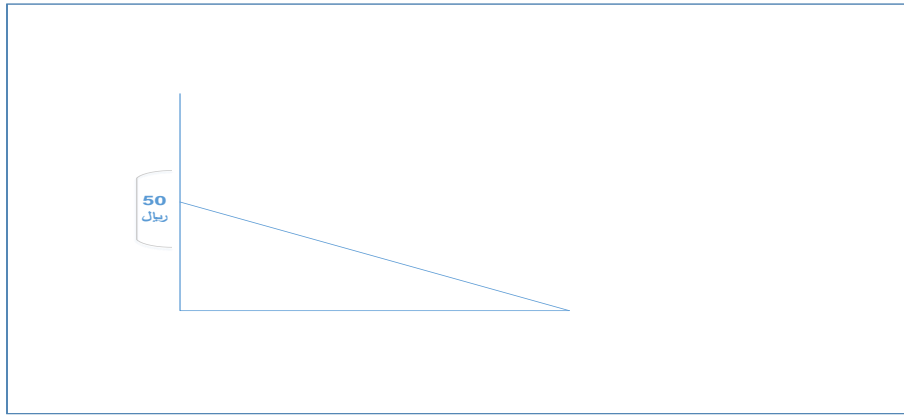
⁵ يؤمن إيماناً أنه لن يخلق أحدٌ خلقاً بعد الله - تبارك وتعالى - ولذلك؛ لم نستخدم كلمة 'خلق' للبهى الذي أوردته الشيخ أبو زيد (1996)، وكذلك يؤمن إيماناً من غير شك البتة أن الشركة المساهمة ليست خلقاً، وأن المساهمين لا يوجدوا من عدم، وإنما سلكتنا هذا التصور للتسهيل، لعل به يصل المارس إلى فهم يستعين به - بعد الله عزّ وجلّ - على إدراك علاقة المساهم بالشركة المساهمة، وأنه حتى وهو المساهم في تمويلها فإنه لا يديرها، وأن ملكيته 'أسطورة' (أي أكذوبة)، ليست من الحقيقة بمكان.

⁶ ستكون هذه المكاسب أو الخسائر تشغيلية إنّ كان نشاط الفرد المضاربة في الأوراق المالية، وستكون هذه المكاسب أو الخسائر رأسمالية إنّ كان تناؤه للسهم عرضي، أي ليس نشاطه الرئيس، وفي كلتا الحالتين المكاسب نماء في ثروة المساهم نتيجة حيازته السهم؛ ومن ثم التخلص منه، فالقيمة المتحصل عليها من التخلص منه أعلى من القيمة التي ضحى بها للحصول عليه.

إن قيمة شهادة السهم هي حدود مسؤولية المساهم عن ديون الشركة المساهمة في حالة أعلنت إفلاسها، فأقصى ما يخسره المساهم من مساهمته في الشركة المساهمة هي القيمة التي ساهم بها تمويل الشركة، إن كان هو من المساهمين في تمويلها عند إنشائها أو عند طرحها أسهمًا إضافية خلال حياتها وتشغيلها، ومن كان قد حاز على شهادة السهم شراءً من مشارِك في سوقٍ تتداول فيه أسهم الشركة.

إن القيمة التي ضحى بها المساهم لمي أقصى ما يخسره، فلن تتعدى خسائر تصفية الشركة المساهمة إلى أموال المساهمين الخاصة، وهذا ما تفرق به المساهمة في تمويل الشركة المساهمة عن تمويل باقي نماذج الأعمال، فهالك الشركة الفردية ضامن لديونها بأمواله الخاصة، وكذلك الشريك المتضامن في شركة أشخاص ضامنٌ لديونها بأمواله الخاصة، حتى إن النظام والقانون والمحكمة تعطي دائي شركة التضامن الحق في استيفاء ديونهم من المليون من الشركاء المتضامين، الذي ليس له على سبيل المثال: أن يدفع بأن يكون ضامنًا لديون شركة التضامن، بنسبة رأس ماله إلى إجمالي رأس مالها.

تُصنّف خاصية حدود مسؤولية المساهم تجاه ديون الشركة المساهمة، على أنها ميزة للمساهم، فهي ميزة له بمحدودية مسؤوليته عن ديون الشركة التي ساهم بتمويلها، فحصر مسؤوليته بمساهمته برأس مال الشركة المساهمة يعمل عمل التأمين، فهو كأنه قد آتمن على أمواله الخاصة من أي مسؤولية تجاه ديون الشركة المساهمة التي ساهم في تمويلها، والإمكان تمثيلها بالشكل رقم (1).



شكل (1): القيمة الاسمية للسهم تعمل كخيار شراء (call option) وقت التصفية، حيث أعلى ما يخسره المساهم القيمة الاسمية للسهم، فإذا كانت خسائر الشركة المساهمة أقل من أصولها قد يسترد جزءاً أو كل القيمة الاسمية للسهم.

إلا أن هذه الخاصية قد لا تكون مَرِيَّة من وجهة المجتمع، فديون الشركة المساهمة غير مضمونة من قبل مموليه، وعليه فلن يُحصّل منها عند تصفيتها إلا بقدر المتاح من الأصول، فإن كانت أصولها أكبر من ديونها تم سداد الديون بالكامل، وما فاض حصل عليه الملاك، لذلك تسمى ملكية المساهمين في الشركات المساهمة بالفضلة أو المتبقية (Residuals) أو المتبقي من قيمة الشركة بعد سداد ديونها، ويمكن صياغة هذا رياضياً بالشكل التالي:

- إذا كانت الديون < الأصول ← الملكية = '0'، فلا يُحصّل حملة الأسهم شيء من تصفية الشركة.
- إذا كانت الديون = الأصول ← الملكية = '0'، فلا يُحصّل حملة الأسهم شيء من تصفية الشركة.
- إذن لابد أن تكون الديون > الأصول ← الملكية = '+'، ستكون الملكية قيمة موجبة، فيُحصّل حملة الأسهم شيئاً من قيمة تصفية الشركة المساهمة.

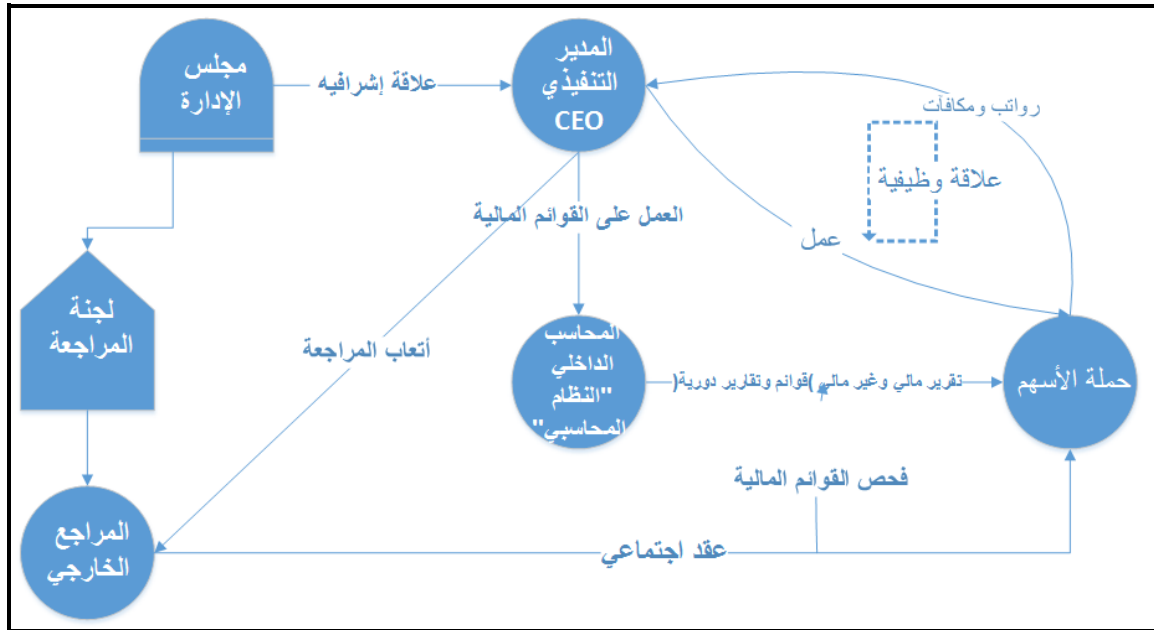
وهذا ما يتم تعليمه في الكتب في تخصص المالية (finance)، فعلى سبيل المثال يقول Ross et al (2002: 10):
 "عندما تتجاوز قيمة الشركة مبلغ المدينين الموعودين، يحصل المساهمون على ما تبقى من قيمة الشركة على المبلغ الموعود به المدينون، ويحصل المدينون على المبلغ الموعود؛ عندما تكون قيمة الشركة أقل من المبلغ الذي وعد به أصحاب الديون، فإن المساهمين لا يحصلون على شيء ويحصل أصحاب الديون على قيمة الشركة."⁷

⁷ نص ما ذكره Ross et al (2002: 10):

"When the value of the firm exceeds the amount of the promised debtholders, the shareholders obtain the residual of the firm's value over the amount promised the debtholders, and the debtholders obtain the amount

نلاحظ أن الملكية (أي حقوق حملة الأسهم) ليست قيمة سالبة البتة في أي من الحالات الثلاث، فهي إما صفر في حالة أن غطت الأصول التزامات الشركة المساهمة ضد الغير ولم يفيض منها شيء، وكذلك في حالة لم تغطِ الأصول التزامات الشركة المساهمة، فحملة الأسهم (الملكية) في مأمن من تعدي الدائنين على أموالهم الخاصة استيفاءً لحقوقهم من الشركة المساهمة التي ساهم حملة الأسهم في تمويلها ففشلت فكانت في طور التلاشي، وهم ظافرون بما يبقى من قيمة أصول الشركة المساهمة بعد سداد جميع التزاماتها تجاه الغير.

النظر إلى الشركة المساهمة على أنها عبارة عن عقود متداخلة (nexus contract):



شكل (2): العلاقات المتداخلة (nexus contracts) في عقد الشركة المساهمة.

● العلاقة بين حملة الأسهم والمدير التنفيذي للشركة المساهمة.

تصنّف العلاقة بين حملة أسهم الشركة ومديرها التنفيذي على أنها علاقة وظيفية، حيث يتعاقد المدير التنفيذي على قيادة الشركة المساهمة لتحقيق الغاية أو الغايات من إنشائها بتشغيلها مقابل راتب ومكافآت، فالى المدير التنفيذي قدرة على جعل الخيال حقيقة؛ بتحويله الشركة المساهمة كفكرة خيالية من كل وجود إلى تشغيل على الواقع؛ ليستفيد كل الأطراف ذات العلاقة؛ بما يدُر ويرجع به عليهم تشغيلها، فمسؤولية المدير التنفيذي هي: تعظيم قيمة الشركة المساهمة، (company value) وليست تعظيم القيمة الخاصة بحملة أسهمها (value of shareholders). إنه وإن كان توظيفه من قبل المساهمين، أو من قبل من يمثلهم ومصالحهم في الشركة؛ فإنّ مناط مسؤوليته هو تشغيل الشركة المساهمة، ليس حصراً على تعظيم قيمة المساهمين فيها؛ بل تعظيماً لقيمتها لكل الأطراف ذات المصلحة، أو المصالح فيها من حملة دين وموردين وموظفين وعملاء وجهات حكومية، وغيرهم من الذين يشار لهم بأطراف ذات مصالح (Stakeholders) في الشركة المساهمة.

promised. When the value of the firm is less than the amount promised the debtholders, the shareholders receive nothing and the debtholders get the value of the firm.”

إن نموذج العقد يُطبق في المجتمعات التي بها حكومات فاعلة، فمؤدج العقد يكون في نظام السوق الذي به شرطي (police)، وهو ذلك الذي له القدرة على إجبار أطراف العقد على القيام بواجباتهم المنصوص عليها في العقد، الذي عقدوا به عزمهم على القيام بمهام معينة، فإذا لم يوجد هذا الشرطي في السوق؛ فإن الأطراف قد لا تجد العقد أمودجاً مناسباً لينظّموا من خلاله العلاقة بينهم. ولذلك نجد تدخل الحكومات، عندما تحدث إشكالات أو حوادث في السوق لمجملات، فتتدخل الحكومة بغض النظر عن شكلها والمعتقدات التي تدين بها تنظيمًا للسوق وآلياته، لتؤكد للمستثمرين في سوق تضخ فيه الريالات؛ أن شرطي السوق موجود وبه موثوقيت، ولتعيد للسوق ثقته، فقد قام الرئيس الأمريكي: جورج بوش «الابن» بتوقيع قانون يُنظّم سوق المال عام: (2002م)، فكان أكبر قانون ينظّم السوق بعد قانوني الأوراق المالية عامي: (1933، 1934) م، ومن المعلوم أن الرئيس بوش جمهوري، الذي من عقائد حزبه عدم تقنين وتنظيم الأسواق؛ تاركين إياه لقوى العرض والطلب.

ولكن المصاب الذي مُني بها سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية، في بداية الألفية من الفداحة بمكان، فقد أفلست شركة «إبرون» (Enron) عملاق الطاقة الأمريكي، والتي كان مراجع حساباتها مكتب آرثر أندرسون (Arthur Anderson)، وعلى الرغم من أن عرش السوق اهتز لزوالها؛ فإنه لم يكن مبرراً لتدخل الحكومة الجمهورية، ثم ما لبث السوق غير بعيد حتى اهتزت تارةً أخرى؛ لزوال شركة أخرى قد راجع حساباتها نفس مكتب المراجعة (آرثر أندرسون)، وهي شركة «ورلد كوم» (WorldCom)، فكان لوقعها الوقع الأكبر، الأمر الذي دفع الحاكم الجمهوري لتوقيع قانون عام: (2002م) (Company Accounting Reform and Investor Protection) والمعروف بقانون: «عام 2002» (Act of 2002)، أو (Sarbanes–Oxley Act of 2002) (ساربانس أوكسلي) أو (SOX) اختصاصًا، ودفع المحكمة إلى حل مكتب آرثر أندرسون (Arthur Anderson)، الأمر الذي نتج عنه: الإبقاء على أربعة مكاتب كبرى تتولى مراجعة الشركات المساهمة في البلدان التي هي فيها، وقد يرى البعض أن ردة فعل المحكمة غير مبررة، حيث زادت من حالة شبه الاحتكار في سوق خدمات المراجعة، بل إن ثمة من يجادل بأن تركيز حالة شبه الاحتكار أدت إلى خيار التسويات مع مكاتب المراجعة في المحاكم بقيمٍ مليونية في أصابع المعمورة في حالاتٍ جسام، فشلت فيها ارتباطات المراجعة (2022b, Al-Adeem)، فعلى سبيل المثال يتم حاليًا مفاوضات بين (KPMG) وبين الجهات المقتنة للسوق للوصول إلى تسوية مليونية، عقب فشل المراجعة في شركة 8 (Crillion)، والوقائع جليلة كثيرة.

وفي المملكة العربية السعودية عقب انهيار الأسهم عام: (2006م)؛ صدرت لأئحة حوكمة الشركات، والتي تم تعديلها في الأعوام: (2009م، 2015م، 2017م، 2018م، 2023م) 9، فلا بد لأي حكومة من إعادة الثقة بسوق أسهماها؛ لكيلا يعزف الجمهور (أفراد المجتمع) عن تمويل الشركات المساهمة التي لا يديرونها.

● العلاقة بين المدير التنفيذي ومجلس إدارة الشركة المساهمة:

لطالما انطوى أنموذج الشركة المساهمة في أزمنة سبقت حالات انهيار كبرى شركات لجمهور المساهمين مساهمة فيها على أسس حوكمة، فكان مجلس الإدارة في الشركات المساهمة المملوكة لجمهور المساهمين، وكذلك نظم رقابة داخلية، مع التأكد على وجود نظام رقابة فعال، مصحوبًا بأداء مراجعة خارجية دون المستوى.

⁸ رابط الخبر: (آخر زيارة 2023/9/25)

<https://news.sky.com/story/kpmg-braced-for-record-fine-over-audit-of-collapsed-carillion-12967766>

⁹ Capital Market Authority (CMA). (2006). *Corporate Governance Regulations*. Saudi Arabia.

Capital Market Authority (CMA). (2009). *Corporate Governance Regulations*. Amendment Saudi Arabia.

Capital Market Authority (CMA). (2015). *Corporate Governance Regulations*. Saudi Arabia.

Capital Market Authority (CMA). (2017). *Corporate Governance Regulations*. Saudi Arabia. Available at

https://cma.org.sa/en/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_en.pdf

Capital Market Authority (CMA). (2018). *Corporate Governance Regulations*. Amendment Saudi Arabia. Available at

<https://cma.org.sa/en/MediaCenter/PR/Pages/CGRAmendments.aspx>

Capital Market Authority (CMA). (2023). *Corporate Governance Regulations*. Amendment Saudi Arabia. Available at

<https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CorpGovReg.pdf>

إن موجات انهيار الأسواق وفضائح كبريات الشركات، تصاحبها وضع محنة المراجعة الخارجية تحت المجهر ربح زمان (القديم، 2018)، ثم تعقبها موجة تفعيل دور مجلس الإدارة في توجيه الشركات، وتفعيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة؛ للتعامل مع المراجع الخارجي وحمايته من لهيب التعامل مع المدير الإدارة التنفيذية للشركة المساهمة وسطوته، كما يعقبا تفعيل مسؤولية الشركة المساهمة في فعالية نظام المراقبة الداخلية. إن فعالية مجالس الإدارة في الشركات المساهمة في كبح المديرين التنفيذيين محل شك لدى بعض الأكاديميين (Al-Adeem, 2015; Fogarty, 2003)، فالتنفيذيون غلبوا مجالس الإدارة (Fogarty, 2003)، ففي الواقع إشارات إلى غلبتهم على الحاكم في منظومة الشركات ومحكموها، فأعضاء مجلس الإدارة ضعفاء؛ مقارنة بالمديرين التنفيذيين الذين من المفترض أن يحكمهم ويرشدوهم ويشرفوا على أعمالهم ويرشدوا قراراتهم (Adams & Ferreira, 2009)، ويكبحوا الإفراط في تفاؤلهم، كما أن المدير التنفيذي قوي مقارنة بحملة الأسهم الضعفاء (Roe, 1994; Tapscott & Ticol, 2003)، إنهم وإن وصموا بالملك فإنهم ملاك غائبون (passive) (القديم، 2011; Al-Adeem, 2022a, 2023c; Merino, 1993)، فمن يدير عمليات الشركة المساهمة اليومية؛ مطلع على التشغيل، فهو المدير وصانع قرار التشغيل، مقارنة بحملة الأسهم هو: الفائت علمًا بالتشغيل، والمستقبل الشركة المساهمة التي يديرها راسم، ولاستراتيجيتها مخطط ومبين، ولموازاتها واضح، ولميزانيتها بان ومفصح، وعليه ثمة عدم تماثل في المعلومات (asymmetry of information)، فإذا كانت مكافآت التنفيذيين دليل تمييزهم؛ فثمة دور ضئيل لمجالس الإدارة لتقوم بها (Fogarty, 2003)، إن الأدلة التجريبية تشير من واقع الحوكمة في المملكة العربية السعودية أن مجالس الإدارة غير فعالة في إشرافها على الإدارة التنفيذية (Al-Adeem & Al-Sogair, 2019).

كما أن فعالية لجنة المراجعة في مرمى شك الأكاديميين (Adelopo, 2012)، فالتنفيذيون يفضلون علاقات قريبة مع مراجعهم (Fogarty, 2003)، فلهم القدرة على إقناع لجان المراجعة بضرورة الحفاظ على هذه العلاقة (Fogarty, 2003)، فتشير الدراسات أن الإدارة التنفيذية في المملكة العربية السعودية هي من تعين المراجع الخارجي (باسودان وآخرون، 2004)، حتى في حضرة منصوص مواد نظام الشركات، التي أعطت الحق للجمعية العمومية في اختيار مراجع حسابات الشركة؛ تمثيلاً لمصالحهم (القديم، 2017)، كما هو الحال في العراق (أبو الحسن، 1993). لا بد في نموذج الشركة المساهمة من طرف أن يظهر استقلالاً، وهو المراجع الخارجي الذي يدخل في العلاقة التعاقدية، ممثلاً لمصلحة الطرف الغائب في عقد الشركة المساهمة؛ ضمانة لاستمرارية بقاء الشركة المساهمة، فبقائها ضمانة لمصالح أطراف ذات مصالح ببقائها، ومنهم المراجع الخارجي (Al-Adeem, 2015)، فهو الذي يحصل على أتعاب المراجعة وفرصة تقديم خدمات غير المراجعة التي تسمح بها التشريعات، على سبيل المثال: تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة، التي أبانت دراسات تجريبية ثمة علاقة بينها وبين خدمات المراجعة في المملكة العربية السعودية (القديم، 2015)، كما يلزمه الحفاظ على سمعة جيدة في بيئة يقوم اقتصادها على الشركات المساهمة (corporate economy)، فالسمعة وسط التنفيذيين محممة للحصول على عقود لتقديم خدمات المراجعة، وخدمات غير المراجعة، فيكون في مرمى استهداف مديري الشركات المساهمة في تسويقهم لمراجع خارجية (audit opinion shopping) يتناسب وتطلعاتهم وأهدافهم، ويكون متوافقاً معهم بما يضمن حصولهم على تقرير مراجع خارجي من غير تحفظات، بإقرار نظيف، فالسوق في سوق المراجعة (audit opinion shopping) أثبتته البحث المحاسبي (Banimahd and Beigi, 2012).

فلكي يكون نموذج الشركة المساهمة مكحول، فلا بد من وجود طرف مشرف على المدير التنفيذي؛ حتى وإن كان أقل فاعلية مما يُظن أنه حاكمه، وهذا الظاهر مُطمئن للطرف الغائب عن العلاقة التعاقدية؛ لما أظهره ويظهره المدير التنفيذي من سلوكٍ انتهازي، فلقد وثقت الأدبيات المحاسبية طغيان الانتهازية في المسالك التي يسلكها المدير التنفيذي (القديم، 2022; Jensen & Meckling, 1994)، فالإنسان وكيلٌ وراعٍ لمصالحه الشخصية؛ مُغلباً إياها في مواضع تظهر المنافع له أكبر من تكاليف تغليبها (Jensen and Meckling, 1994; Veldman, 2009)، إلا من رحم الله، وقد يكون قليل ما هم، فعلى سبيل المثال يستنكر موظفو شركة: (GE) أن تحتل قصتهم في إدارة الأرباح (earning management) صدر الأخبار اليومية التي يزعج بها للجمهور وأفراد المجتمع، فعلى حد قولهم: الكل يقوم بممارسة إدارة الأرباح في القوائم المالية (Loomis, 1999). فلماذا هم في صدر الأخبار؟! فثمة حالات جشع تنصدر وسائل الإعلام، أبطالها أفراد وشركات عالم الشركات المساهمة (Silverstone et al., 2012).

¹⁰ أيضاً نقل Al-Adeem and Brearey (2019) عن Loomis (1999) بالقول:

“According to an account from a GE staff member to a Fortune writer, the people at GE received calls from other corporations (AIG, Champion International, and Cigna – saying, “Well, this is what companies do. Why is this a front-page story?” (Loomis, 1999).”

¹¹ نص ما ذكره: Silverstone et al. (2012: xiii):

“as cases of corporate or individual greed regularly dominate the media.”

• العقد الاجتماعي بين المراجع الخارجي ومجتمعه منهم حملة الأسهم:

يصف (Previts «1992م») المراجع الخارجي في علاقته مع مستخدمي قوائم وتقارير الشركة المساهمة، التي يراجع حساباتها مصدرًا يتم إقراره بالعقد الاجتماعي، فالمجتمع الديمقراطي في أمس الحاجة إلى ثلاث محن، وهي الطب والحمامة والمراجعة الخارجية (West، 2003)، لقد نادى Limperg بالدور المجتمعي والاجتماعي للمحاسب والمراجع (انظر على سبيل المثال في Flint 1985)، فالحكومات والمجتمع وأفراده يثقون في مهنة المراجعة الخارجية (الجفري والعنقري، 1427 هـ)، وهذا الاعتقاد سبب فجوة التوقعات (expectation gap)، التي وثقت أديبات المحاسبة والمراجعة (Koh & Woo، 1998)، ففي حين أن أفراد المجتمع من مساهمين وغيرهم، يظنون أن هدف المراجعة الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية، وأن تقرير المراجع التنظيف يدل على خلو القوائم المالية من الغش والاحتيال والتدليس؛ إن وظيفة المراجعة في مقامها الأول فحص القوائم المالية؛ بغرض التأكد من أن معايير المحاسبة المالية قد طبقت بشكل سليم، وذلك باتباع معايير المراجعة في مراجعة عمل المحاسب والنظام المحاسبي للشركة موضوع المراجعة، فالمراجع يطبق معايير المراجعة في فحص عمل المحاسب المالي، وليس من أصيل عمله فحص القوائم المالية بغرض ضمانها من الغش والاحتيال (Carmichael، 1975؛ Belkaoui، 1989؛ Bayou & Reinstein، 2001؛ Sanchez، 2002).

ومقارنةً بباقي المهن؛ فإن المراجع الخارجي المهني الوحيد الذي يُدفع له من الطرف الذي لا يمثل المراجع مصالحه في العلاقة التعاقدية التي يمثلها نموذج الشركة المساهمة؛ بل يدفع له من الطرف الذي عليه مراجعة ما قدمه من بيانات في قوائم وتقارير الشركة المساهمة التي يديرها (KPMG)، في عام: (2004م) كما في (Sanchez et al.، 2007: 257)، أي أن المراجع الخارجي عليه مراجعة نتائج تشغيل المدير التنفيذي، التي أقرها في القوائم والتقارير المالية للشركة المساهمة؛ والتشغيل الذي قام المدير التنفيذي نتج عنه قيمة للشركة المساهمة، والتي منها حصة المراجع الخارجي المثبتة: بأتعاب المراجعة، فالمراجع الخارجي يراجع عمل من هو سبب فيما يحصل عليه من دخل (Bazerman et al.، 1997؛ Bazerman et al.، 2002؛ Murnighan & Bazerman، 1990؛ Lowenstein et al.، 2002؛ Bazerman & Moore، 2011)، ومن طرف قد يكون له سلطة في التدخل في تعيين وعزل المراجع الخارجي (العدم، 2017؛ Al-Adeem، 2015؛ 2022).

إن المراجع إنسان، والإنسان بطبيعته نهّاز للفرص، إن شرح نموذج التحايل (أو التداهي) والتقييم والتعظيم (Resourceful, Evaluative and Maximizing (REMM)) لسلوك الإنسان غالب على باقي النماذج الشارحة لمسالك البشر (Jensen and Meckling، 1994)، فالمراجع وكيل اقتصادي يخدم مصالحه (an economic agent) (Al-Adeem، 2015؛ Kleinman، and Palmon، 2001)، إن المراجعين الذين ورطوا ذواتهم في غش وتواطؤ مع عملاء المراجعة، قد طوعوا أنفسهم لتلك الغايات، يوثق (Belkaoui) (1989: 99-103) قصة السيد: (Gomez) الذي كان شريكاً في مكتب مراجعة: (Grant Thornton)؛ ذو الرغبة العروم في تحسين الوضع المعيشي لأسرته وبناء مسبح لأبنائه في منزلهم، فكان قد تعاضد مع عميل مراجعة؛ لتغطية غش واحتيال عن أعين فريق المراجعة، وبعد القبض عليه قال: بأنه قابع في السجن، وابنه في المنزل والمسبح عنده ولكن من غير والده. ثمة دراسة حديثة تجادل في قوة الشريك، الذي يقود فريق المراجعة في ارتباط المراجعة بتوجيههم لمروم رامة، وإن كان فيه إخلال بمعايير المراجعة وجودتها (Al-Adeem، 2023).

فمفهوم استقلال المراجع الخارجي هو مفهومٌ مثالي، إن الكثير من الأكاديميين الباحثين في المحاسبة شككوا في إمكانية وضعه واقعاً، بل إن التشكيك أيضاً نال موضوعية المراجع الخارجي (Al-Adeem، 2015؛ 2022؛ Aveh et al.، 2016؛ Bazerman et al.، 1997؛ Bazerman et al.، 2002؛ Green، 2015؛ DeZoort et al.، 2012؛ Brehmer، 2013؛ Kleinman & Palmon، 2001؛ Kleinman et al.، 2012؛ Livne، 2013؛ Lowenstein et al.، 2002؛ Mautz، & Sharaf، 1961/2006؛ McKenna، 2013؛ Murnighan & Bazerman، 1990؛ Nouri & Lombardi، 2009؛ O'Connor، 2002؛ Reiter، & Williams، 2004؛ Shockley، 1981؛ Taylor et al.، 2013؛ Tinker et al. 1982؛ Tinker & Sy، 2017؛ Turnbull، 2006). بل إن المراجع في حاجة لمن يحاسبه (العنقري، 2006)، قد جلبت المراجعة الخطر للمجتمع (Al-Adeem، 2023b؛ Power، 1997).
وحيث يشترط نموذج الشركة المساهمة وجود طرف موضوعي، ومن الاستقلال بمكان ليطمئن منشور الشركة المساهمة من قوائم وتقرير للعموم، فإن عدم وجوده حقيقةً مدعاة لإعادة النظر في هذا النموذج (Al-Adeem، 2022) وإعادة تنظيره (Al-Adeem، 2017)، فثمة من نادى بإعادة النظر في تنظير علاقة المراجع الخارجي مع إدارة الشركة المساهمة (Al-Adeem، 2022؛ DeZoort et al.، 2012؛ 2015؛ Ronen،) (Al-Adeem، 2022؛ 2010؛ Ronen & Sagat، 2007؛ Taylor et al.، 2003).

¹² كان لأفكار Limperg الأستاذ مدّرس المحاسبة وهو من الفاعل تأثيراً على من درس المحاسبة على يديه، أو درس كنيه في أوروبا.

خاتمة:

إن تركيز المال في أيادٍ قليلة من المجتمع؛ تمنحهم سلطة على باقي أفراد المجتمع (Al-Adeem، 2023c؛ Clarke، 1996؛ Davis، 2009؛ Korten، 2001)، فتمويل الشركات المساهمة من قبل المجتمع أفراداً ومؤسسات، سواء مالية أو غير ذلك من رام أرباحاً، توزعها الشركات المساهمة أو تترص بسوق الأسهم، التي تجعل من الإدارات التنفيذية للشركات المساهمة متسلطة نافذة في تصرفاتها في الأموال المجموعة تحقيقاً للأغراض التي من أجلها أنشئت الشركة المساهمة، فـ "... لدى الإدارة والموظفين من الحافز، وعلينهم من الضغوط ما يكون سبباً للقيام بالغش والاحتيال، وفي حالات غياب الرقابة، أو وجود رقابة غير فعّالة، أو تخطي وتجاوز الإدارة، والرقابة تتوفر فرصة للغش والاحتيال..."¹³ (الفقرة (7) من معايير المراجعة AU Section 316).

وفي حضرة التشريعات الكثيرة أو المفرطة، بعض الأخايين من حوكمة ورقابة وتحكم في الشركات المساهمة، تظل قوة المدير التنفيذي غير مهورة، فجدلية قوة الرئيس التنفيذي موثقة في الأدبيات، فليس ثمة قوي - بعد الله في قهره - غير الحكومة التي تُرفع فيها دعاوى من تأثروا بتبعات قراراته إلا الحكومة؛ اعتماداً على قوتها وفعاليتها أجهزتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، والتي قد لا يأتي من تدخلاتها سوى معاقبة من بقي من التنفيذيين. إن اقتراب الشركة المساهمة من الهاوية، يُوجب تدخل الحكومة التي استمدت الشركة المساهمة وجودها من تشريعاتها، ومارست مناشطها على أراضيها، لم تفلح تدخلات بعض الحكومات في إنقاذ بعض الشركات التي كانت من الحجم بمكان، فحسر المستثمرون من مضارين ومساهمين طويلي الأجل مضوخ مواردهم المالية ومحجوز أرباحهم المرفودة من سنين أو لعقود، وكذلك لم تمنع التدخلات من تسريح آلاف الموظفين، الذين بين عشية وضحاها أضخوا عاطلين عن العمل.

من التنفيذيين من سكن مزرعة ليقتضي بها باقي عمره، بعد خروجه من السجن جزء ما قام به على سبيل المثال: Richard Whintney عام 1941 (Geisst، 2000: 58)، سوق المال وعالم الشركات المساهمة، إنه وإن كان من الإغراء بمكان؛ وما يظهره من جاذبية يكفنه من المآسي ما يكفنه، من رواده من قضى نحبه ومنهم قائم، وما تبدل منطلق سوق المال تبديلاً، إلا من التنفيذيين ممن لم تحمله صحته على مواصلة الحياة، بعد الصدمة على سبيل المثال: (Ken Lay) رئيس مجلس إدارة شركة: (Enron) التي أنشأها، ومنهم من نحر نفسه على سبيل المثال: (John Clifford) (Baxter) المدير المالي لشركة (إنرون) (Enron) (McLean and Elkind، 2003)، ومصير صاحب شركة: (Kreuger) في خضم الكساد العظيم واسمه: (Ivar Kreuger) ليس منهم بعيد (Partnoy، 2010): 14.

ليعلم التنفيذيون أن ما يقومون به من قرارات هي تصرفات في أموال الغير، وكل مملوك هو نفيس عند صاحبه، حتى إذا لم يطلبه أحد في سوق كان مالكة عارضه، فما التوقع من ردة فعل مالك قد صرف وقته وجهده جمعاً به، فجعله محضون شركة مساهمة على عملياتها التشغيلية تضاعفه، واذ برحائها تسحقه.

قد يقبل الممول خسارة كانت من السوق ناتجةً، ولكن ما كان منتوج عبث المدير التنفيذي أثر في الصدر، ولقوى الحكومة حرك؛ فهذا ثقيلٌ على النفس أن تقبله.

توصية:

إن المحاسبة في الشركات المساهمة في أشد حاجة إلى نظرية للشركة المساهمة (العدم، 2024؛ Al-Adeem، 2022؛ 2023)، فنصر تنظيرها على الشخصية الاعتبارية، وعلى الوكالة نظرية غير كافية، قد تستطيع أن تنفيد مجتمعا المحاسبة، إن صممت نظاماً يأخذ في الاعتبار أن المدير التنفيذي من التصرف والمهابة في قدر المالك، والممول مضارب، فني عقد المضاربة أمل في فهم الشركة المساهمة (انظر Amer & Sajjad، 2014).

¹³ نصّت الفقرة (7) من معايير المراجعة: AU Section 316

"...management or other employees have an *incentive* or are under *pressure*, which provides a reason to commit fraud. Second, circumstances exist—for example, the absence of controls, ineffective controls, or the ability of management to override controls—that provide an *opportunity* for a fraud to be perpetrated..."

¹⁴ كان لفشل هذه الشركة المساهمة في التقرير المالي في الولايات المتحدة الأمريكية (Flesher & Flesher، 1986؛ كذلك ثمة إشارة لها في العدم، 2017ب).

شكر وتقدير:

أشكر الأستاذة: هند الجردان من جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وطالبة الدكتوراه برنامج: دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال مسار المحاسبة، بجامعة الملك سعود والأستاذة: ريم الشيبان المحاضرة: بقسم المحاسبة بجامعة حائل، على الملاحظات اللاحقة تفضلنا بهم، وعلى تعليقاتهن على أجزاء من البحث، الذي كان له الأثر في الارتقاء بالبحث؛ كما أني مدين لجامعة: (كيس ويسترن ريسيرف) (Case Western Reserve University) لمنحي إمكانية الوصول إلى الموارد من خلال مكتبة: «KSL» (the KSL Alumni Online Library) مما جعل إكمال هذه المقالة ممكنًا.

المراجع

أبو زيد، بكر بن عبد الله. (1996). *معجم المناهي اللفظية ولبه فوائده في الألفاظ (فيها نحو 1500 لفظ)*. الطبعة الثالثة. دار العاصمة للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية.

الجفري، فوزية حامد، العنقري، حسام بن عبد المحسن. (1427هـ). اتجاه مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية: تحليل ميداني مستند إلى مقتضيات نظرية الوكالة. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة*، المجلد 21، عدد 2، ص ص: 288-219.

العدم، خالد. (2011). تغيرات في سوق المال المحلي واستجابة البرامج المحاسبية، *مجلة المحاسبون* الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، شهر إبريل.

العدم، خالد بن رشيد. (2015). العلاقة بين أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية، *المجلة العربية للمحاسبة*، اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون تنشر عن طريق مركز النشر العلمي - جامعة البحرين. المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ديسمبر.

العدم، خالد بن رشيد. (2018). *حاجة أي تجمع بشري إلى مهنتي المحاسبة والمراجعة وإلى توظيفها*، المحاسبة والمراجعة في الخليج، نشرة نصف سنوية تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس تعاون الخليج العربية، ديسمبر، 2018، الصفحات: 16-17.

العدم، خالد بن رشيد. (2017). أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية، يوليو، *مجلة الفكر المحاسبي*. السنة الحادية والعشرين. العدد الثاني / الجزء الأول.

العدم، خالد بن رشيد. (2017ب). مساهمة تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتأطير وتوحيد الممارسات المحاسبية في إثراء الفكر المحاسبي: دراسة تحليلية نقدية إبريل. *مجلة الفكر المحاسبي*. العدد الأول / الجزء الثاني، السنة الحادية والعشرين.

العدم، خالد بن رشيد. (2022). الحاجة لفهم طبيعة الإنسان وطبيعة الغش والاحتيال كنظام في محاولتنا لكشفها: وجهة نظر محاسبية، *مجلة الديوان العام للمحاسبة* 3 (1): 100-130.

العدم، خالد بن رشيد. (2023). أهمية إدراك الاقتصاد لغير الاقتصاديين: المحاسبون كمثال. *الاقتصاد*. يونيو، صفحة 8. متاح:

https://www.researchgate.net/publication/371790533_ahmyt_adrak_alaqtsad_lghyr_alaqtsadyyn_al_mhasbwn_kmthal

العدم، خالد بن رشيد. (2024). الجذور التاريخية والإسلامية لنظام مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج. *المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية* 2 (1): 52-21.

الفضل، مؤيد محمد علي. (2003). تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في العراق: دراسة مقارنة من وجهات نظر الشركات والمراجعين القانونيين، *المجلة العربية للمحاسبة*. المجلد السادس، العدد الأول. الصفحات: 23-55.

باسودان، يوسف بن عبدالله، ومصطفى، صادق بن حامد، المعتاز، إحسان بن صالح. (2004). دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية. *مجلة الإدارة العامة*، المجلد الرابع والأربعون، العدد الأول، الصفحات: 137-187.

جلال، محسن بهجت. (1965). *مبادئ الاقتصاد*. مؤسسة الأنوار، الرياض: المملكة العربية السعودية.

هيئة السوق المالية (CMA). (2006). *لائحة حوكمة الشركات*. المملكة العربية السعودية.

هيئة السوق المالية (CMA). (2009). *لائحة حوكمة الشركات*. المملكة العربية السعودية.

هيئة السوق المالية (CMA). (2015). *لائحة حوكمة الشركات*. المملكة العربية السعودية.

الموقع: <https://cma.org.sa/AboutCMA/Pages/AboutCMA.aspx>

- هيئة السوق المالية (CMA). (2017). *لائحة حوكمة الشركات*. المملكة العربية السعودية.
- هيئة السوق المالية (CMA). (2018). *لائحة حوكمة الشركات*. المملكة العربية السعودية. متاح على الرابط: <https://cma.org.sa/en/MediaCenter/PR/Pages/CGRAMendments.aspx>
- هيئة السوق المالية (CMA). (2023). *لائحة حوكمة الشركات*. المملكة العربية السعودية. متاح على الرابط: <https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CorpGovReg.pdf>
- Adams, R. B., & Ferreira, D. (2009). Strong managers, weak boards?. *CEifo Economic Studies*, 55(3-4), 482-514.
- Adelopo, I. (2012). *Auditor independence: Auditing, corporate governance, and market confidence*. London, UK: Gower Publishing Limited.
- Al-Adeem, K. (2015). Sustaining mutual and market interests in the auditor and corporate client relationship. In *Refereed Proceeding of the American Accounting Association Mid-Atlantic Region Meeting*. April 23–25, 2015. <available at <http://aaahq.org/Portals/0/documents/misc/Mid-Atlantic%202015%20Proceedings%20up%20to%20p217.pdf> >
- Al-Adeem, K. R. (2017a). A need for theorizing corporation: An accounting perspective. *International Journal of Accounting Research*, 5(2), 166.
- Al-Adeem, K. R. (2017). A need for theorizing corporation: An accounting perspective. *International Journal of Accounting Research*. 5(2): 166.
- Al-Adeem K. R. (2020a). *Deepening the Understanding in the Conceptual (Theoretical) Framework for Financial Accounting*. King Saudi University Press, Saudi Arabia.
- Al-Adeem, K. R. (2020b). Cultural challenges for countries implementing international financial reporting standards without contributing to their creation. *African Journal of Accounting, Auditing and Finance* 7(1): 66– 86.
- Al-Adeem K. R. (2021a). Properly identified imaginary needs, an inaccurately proposed methodology: The case of Rochester school of accountancy's positive accounting methodology. *Accounting and Management Information Systems* 20: 607-645.
- Al-Adeem, K. (2021b). Empirically investigating the presence of positive accounting research as the meta-theory for accounting academics. *The Journal of Accounting and Management*, 11(3), 26-49
- Al-Adeem, K. R. (2022a). Revisiting the role of accounting from ancient to contemporary times: An attempt to evaluate the role of corporate accounting. *Strategies in Accounting and Management*. 3(4):1-13.
- Al-Adeem, K. R. (2022b). Reconceptualizing the Management–Auditor Relationship by Applying the General Partnership Contract to Challenge Independence. *Journal of Accounting, Business and Management (JABM)*, 29(1), 155-193.
- Al-Adeem, K. R. (2023a). Accounting as a sustainable crafted technology for human exchange activities with nature: A defense of accounting continuity. *Frontiers in Environmental Science*, 11, 1165247.
- Al-Adeem, K. R. (2023b). The risk associated with the one-partner audit team scenario: A preliminary study. *Jurnal Akuntansi dan Keuangan Indonesia*. 20 (1), 102-128. DOI: 10.21002/jaki.2023.06
- Al-Adeem K. (2023c). Dear investors: I am good at what I am for, accounting says. *Austin Journal of Accounting, Auditing, Finance and Management*. 3(1), 1-7.
- Al-Adeem, K. R., & Al-Sogair, I. (2019). Effectiveness of the board of directors in monitoring executive management: Preliminary evidence from Saudi Arabia. *Journal of Governance and Regulation*, 8(3), 72-82.
- Amer, S., & Sajjad, M. A. M. (2014). Mudarabah—A new paradigm for corporate governance. *European Journal of Business and Management*, 6(6), 98-102.
- Aveh, F. K., Awunyo-Vitor, D., & Afriyie, R. O. (2016). Independence, objectivity and integrity compliance by public sector internal auditors in Ghana: evidence from Ashanti Region. *International Journal of Critical Accounting*, 8(5-6), pp.444-462.
- Banimahd, B. and Beigi, E. (2012). Audit privatization and opinion shopping. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*. 4 (3): 441-449.
- Barnet, R. and Cavanagh, J. (1996) Homogenization of global culture', in Mander, J. and Goldsmith, E. (Eds.): *The Case Against the Global Economy and for a Turn Toward the Local*, pp.71–77, Sierra Club Books, San Francisco, CA

- Bayou, M. E., & Reinstein, A. (2001, August). A systemic view of fraud explaining its strategies, anatomy and process. *Critical Perspectives on Accounting*, 12(4), 383-403.
- Bazerman, M.H., Morgan, K., & Loewenstein, G.F. (1997). The impossibility of auditor independence. *Sloan Management Review*, 38 (4), pp. 89-94.
- Bazerman, M.H., Loewenstein, G., & Moore, D.A. (2002). Why good accountants do bad audits. *Harvard Business Review*. Retrieved on 27 June 2023 from: <https://hbr.org/2002/11/why-good-accountants-do-bad-audits>.
- Bazerman, M. H. & Moore, D. A. (2011). Is it time for auditor independence yet?
- Belkaoui, A. (1989). *The Coming Crisis in Accounting*; Westport, Connecticut: Quorum Books.
- Belkaoui, A. (1995). *The Cultural Shaping of Accounting*. Quorum Books, USA. *Accounting, Organizations and Society*, 36, (4-5), pp.310-312
- Belkaoui, A. R. (2017). The New Context of the Accounting Profession. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3037598> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3037598>.
- Boedker, C., & Chua, W. F. (2013). Accounting as an affective technology: A study of circulation, agency and entrancement. *Accounting, Organizations and Society*, 38(4), 245-267.
- Brearey, D. C., & Al-Adeem, K. R. (2019). Thinking beyond the black box: Sterling shows accountants the way toward relevance. *Journal of Finance and Accountancy*. 25, 1-20.
- Brehmer, Thomas. (2013). Sarbanes-Oxley Fails on Auditor Independence. *Accounting Today*. 01/01/2013. Retrieved on 6 November, 2020 from: https://www.researchgate.net/publication/327835966_An_Analysis_of_the_Relationship_between_Audit_Fees_and_Non-audit_Fees_thlyl_allaqt_byn_atab_almrajt_watab_alkhdmata_alastsharyt_alakhry.
- Carmichael, D. R. (1975, November). What is the independent auditor's responsibility for the detection of fraud? *Journal of Accountancy*, 140(5), 76-80
- Chambers, R. J. (1960). The conditions of research and accounting. *Journal of Accountancy*, pp. 33-38.
- Chambers, R. J. (1984). Accounting—"one of the finest inventions of the human spirit". *Contemporary Accounting Research*, 1(1), 1-22.
- Chambers, R. J. & Wolnizer, P. W. (1991). "A true and fair view of position and results: the historical background." *Accounting Business and Financial History*. 1 (2): 197-213.
- Chatfield, M. (1977). *A History of Accounting Thought* (Revised ed.), R.E. Krieger Pub. Co, Huntington, New York, USA.
- Clarke, C. (1996) Mechanisms of corporate rule, in Mander, J. and Goldsmith, E. (Eds.): *The Case Against the Global Economy and for a Turn Toward the Local* , pp.297–308, Sierra ClubBooks, San Francisco, CA
- Cowan, T. K. (1968). A pragmatic approach to accounting theory. *The Accounting Review*. 43(1): 94-100.
- DeZoort, F. T., & Taylor, M. H. (2015). Commentary- public interest view of auditor independence: Moving toward auditor reliability when considering and promoting audit quality. *Accounting and the Public Interest*, 15(1), pp.53-63.
- DeZoort, F. T., Holt, T., & Taylor, M. H. (2012). A test of the auditor reliability framework using lenders' judgments. *Accounting, Organizations and Society*, 37(8), pp.519-533.
- Flint, David. (1985). Professor Limperg's audit philosophy- The Theory of Inspired Confidence. Chapter 2 In *The Social Responsibility of the Auditor: A Basic Theory on the Auditor's Function by Professor Theodore Limperg (1879-1961) of the University of Amsterdam, with Some Recent Comments*. Limperg Institute, The Netherlands
- Ellerman, D. (1975). The "ownership of the firm" is a myth. *Administration & Society*, 7(1), 27-42.
- Flesher, D. L., & Flesher, T. K. (1986). Ivar Kreuger's contribution to US financial reporting. *The Accounting Review*, 61 (3), 421-434.
- Fogarty, T.J. (2003). Circle 'round' the wagons: Sarbanes Oxley and impression management. *The American Accounting Association (AAA) Annual Meetings*, Honolulu, August.
- Geisst, C. R. (2000). *100 Years of Wall Street*. New York, NY: McGraw Hill.
- Green, D. A. (2008). Whither and whether auditor independence. *Gonzaga Law Review*, 44 (3), pp. 365-410.
- Hopwood, A.G. (1987). The archeology of accounting systems. *Accounting, Organizations and Society* 12(3): 207-234.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1994). The nature of man. *Journal of applied corporate finance*, 7(2), 4-19.

- Korten, D. C. (2001). *When Corporations Rule the World* (2nd ed.). Bloomfield, CO: Kumarian Press Inc. and San Fransisco, CA: Berrett-Koehler Publishers, Inc.
- Kleinman, G., & Palmon, D. (2001). *Understanding Auditor-Client Relationships: A Multi-Faceted Analysis*. Princeton: NJ: Markus Wiener Publishers.
- Kleinman, G., Anandarajan, A., & Palmon, D. (2012). Who's to judge: Understanding issues of auditor independence versus judicial independence. *Accounting, Economics and Law: A Convivium*, 2(1), 1-50.
- Koh, H. C., & Woo, E. S. (1998). The expectation gap in auditing. *Managerial auditing journal*, 13(3), 147-154.
- Lehman, G. (2005). A critical perspective on the harmonization of accounting in a global world. *Critical Perspectives on Accounting* 16(7): 975-992.
- Littleton AC (1966) *Accounting evolution to 1900*. Russell and Russell, NY, New York, USA.
- Livne, Gilad. (2013). Threats to auditor independence and possible remedies. *Q-Finance*: pp.1-13.
- Loewenstein, G., Moore, D.A, & Bazerman, M.H. (2002). Enron failures show U.S. auditing system is in dire need of big change. *Pittsburgh Post-Gazette*, January 15, p. 11–C.
- Loomis, C. J. (1999). "Lies, damned lies, and managed earnings." *Fortune*, 02, August. pg. 74-92.
- Mautz, R. K., & Sharaf, H. (1961/2006). *The Philosophy of Auditing*. Sarasota, FL: American Accounting Association.
- McKenna, F. (2013). Five auditor independence issues PCAOB SAG not yet addressed. *Re: The Auditors*. 28 June 2023 Retrieved from: <http://retheauditors.com/2013/11/11/five-auditor-independence-issues-pcaob-sag-not-yet-addressing/>
- McLean, B., & Elkind, P. (2013). *The Smartest Guys in the Room: The Amazing Rise and Scandalous Fall of Enron*. New York, NY: Penguin.
- Merino, B.D. (1993). An analysis of the development of accounting knowledge: A pragmatic approach. *Accounting, Organizations and Society* 18(2-3): 163-185.
- Murnighan, J. K., & Bazerman, M. H. (1990). A perspective on negotiation research in accounting and auditing. *The Accounting Review*, 65(3), pp.642-657.
- Nelson, E.G. (1949). Science and accounting. *The Accounting Review* 24(4): 354-359.
- Nouri, H., & Lombardi, D. (2009). Auditors' independence: An analysis of Montgomery's auditing textbooks in the 20th century. *Accounting Historians Journal*, 36(1), pp. 81-112.
- O'Connor, S. M., (2002), The inevitability of Enron and the impossibility of 'auditor independence' under the current audit system (March 1). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=303181>
- Partnoy, F. (2010). *The Match King: Ivar Kreuger and the Financial Scandal of the Century*. Profile Books.
- Previts, G.J. (1992). Financial reporting in an investor fund economy: Regulation and report to portfolio investors. *Research in Accounting Regulation*, 6, 201-210
- Roe, M. J. (1994). *Strong Managers, Weak Owners: The Political Roots of American Corporate Finance*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Ronen, J. (2010). Corporate audits and how to fix them. *Journal of Economic Perspectives*, 24(2), pp.189-210.
- Ronen, J., & Sagat, K. A. (2007). The public auditor as an explicit insurer of client restatements: A proposal to promote market efficiency. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 22(3), pp.511-526.
- Reiter, S. A., & Williams, P. F. (2004). The philosophy and rhetoric of auditor independence concepts. *Business Ethics Quarterly*, 14(3), pp. 355-376.
- Sanchez, M. H, Agoglis, C. P. and Hatfield, R. C. (2007). The effect of auditors' use of reciprocity-based strategy on auditor – client negotiations. *The Accounting Review*. 83(1): 241263.
- Sanchev, A. (2002, October 2). Accounting students learn more about fraud detecting,investigating business fraud (pp. 1). *Knight Ridder Tribune Business News*
- Shockley, R.A. (1981). Perceptions of auditors' independence: An empirical analysis. *The Accounting Review*, LVI, (4), pp.785-800.
- Silverstone, H., Sheetz, M., Pedneault, S., & Rudewicz, F. (2012). *Forensic Accounting and Fraud Investigation for Non-Experts* (3rd edition). New York, NY: John Wiley & Sons.

- Stevelman, F. (2013). Myths about shareholder value. *Accounting Economics and Law: A Convivium*, vol. 3. no. 1: 1–14. doi: 10.1515/ael-2013-0005
- Stout, L.A. (2012). *The Shareholder Value Myth: How Putting Shareholders First Harms Investors, Corporations, and the Public*, San Francisco, CA: Berrett-Koehler.
- Stout, L. A. (2013). The shareholder value myth. Cornell Law Faculty Publications. Paper 771. <http://scholarship.law.cornell.edu/facpub/771>
- Tapscott, D., & Ticoll, D. (2003). *The Naked Corporation: How the Age of Transparency Will Revolutionize Business*. New York, NY: free Press.
- Taylor, M. H., DeZoort, F. T., Munn, E., & Thomas, M. W. (2003). A proposed framework emphasizing auditor reliability over auditor independence. *Accounting Horizons*, 17(3), pp.257-266.
- Thomas, A L. (1969). *The Allocation Problem in Financial Accounting Theory*. Sarasota, FL: American Accounting Association, Studies in Accounting Research) No. 3.
- Thomas, A. L. (1971). Useful arbitrary allocations (with a comment on the neutrality of financial accounting reports). *The accounting review*, 46(3), 472-479.
- Tinker, A.M., Merino, B.D., & Neimark, M.D. (1982). The normative origins of positive theories: ideology and accounting thought. *Accounting, Organizations and Society*, 7, (2), pp.167-200.
- Tinker, A., & Sy, A. (2017). Politicisation of the professions. *International Journal of Economics and Accounting*, 8(1), pp.61-66.
- Turnbull, S. (2006). How can auditors lie about being independent? *Keeping Good Companies*, 58(10), p. 584.
- Vatter W. J. (1963). Postulates and principles. *Journal of Accounting Research*. Autumn 1(2): 179-197.
- Veldman, J. (2009). The “Nature of Man” in agency theory. 2nd conference of practical criticism in the managerial social sciences University of Leicester 8th-9th January, 2009
- Weinstein, O. (2013). *The shareholder model of the corporation, between mythology and reality*. *Accounting Economics and Law: A Convivium*. vol. 3. no. 1: 43–60. doi: 10.1515/ael-2013-0032.
- West, B. P. (2003). *Professionalism and Accounting Rules*. New York, NY: Routledge.
- Zimmerman, J. L. (1979). 1978 Competitive Manuscript Award: The Costs and Benefits of Cost Allocations. *The Accounting Review*, 54(3), 504-521.